المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الدولة وتداول السلطة في الفكر السياسي الغربي والاسلامي
اسم الكاتب: م.م. حسين علي مكطوف الأسدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2263
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 07:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدولة وتداول السلطة في الفكر السياسي الغربي والاسلامي

م.م. حسين علي مكطوف الأسدي(*)

مقدمة

يشتمل التعريف الحديث لعلم السياسة على حكم الدول وحكم المجتمعات الانسانية الاخرى، وكلمة حكم تعني عندئذٍ، في كل جماعة من الجماعات السلطة المنظمة ومؤسسات القيادة والإكراه. الا ان الفلاسفة والمفكرين يعترفون بأن السلطة تبلغ في الدولة اكمل صورة واتم تنظيم وان من الواجب ان تدرس. فحين تدرس الدولة والسلطة في جميع الجماعات دراسة مقارنة نستطيع ان نكشف الفرق بين السلطة والدولة في الجماعات الاخرى لنتحقق من الفرضية التي تكون فرضناها عن وجود فرق في الطبيعة بين شيئين فالدولة والسلطة لدى الغرب شيء ولدى المسلمين شيء آخر، فقد تأثر المفكرون الاسلاميون المعاصرون بالمفاهيم التي سادت في الثقافة الغربية، ومنها مفهوم الدولة والسلطة. وسيتم الحديث في هذا البحث من مفهوم الدولة والسلطة وآلية تداولها لدى الفكرين الغربي والاسلامي .

اهمية البحث

تتركز اهمية البحث في التوصيف الدقيق للدولة والسلطة في الفكر الغربيو كذلك في الفكر الاسلامي، وشرح وتوصيف تطور الدولة لكلا الطرفين أضافه الى الاختلاف والتقارب في عملية تداول وانتقال السلطة لكلا الطرفين .

فرضية البحث

تنطلق فرضية الدراسة ان الدولة والسلطة توجد عند الغرب والاسلام، الا ان الغرب يختلف في وصف نشأة وتطور الدولة عما هو في الاسلام وكذلك تداول السطلة وطرق الوصول اليها .

(*) طالب دكتوراه في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

منهجية البحث

نظرا لطبيعة الدراسة المتنوعة، ولغرض التحقق من فرضية البحث، اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج، بدأتها بالمنهج الوصفي الذي يهتم بالحقائق العلمية ويصفها كما هي ثم يمتد الى تفسيرها، وكذلك اعتمدت على المنهج المقارن كمنهج اساسي للدراسة .

اشكالية الدراسة

تنبع اشكالية البحث من هل ان الدولة والسلطة وتداولها في الغرب والاسلام على اساس مشابه، أم ان الظروف المحيطة وطبيعة الطرفين تختلف .

المبحث الاول

الدولة وتداول السلطة في الفكر الساسي الغربي

لقد عرفت النظم السياسية الغربية مفاهيم ومذاهب سياسية مختلفة في العصر الحديث، فقد كانت الديمقراطية، والحياة الحزبية، والنظام البرلماني، والنظام الرئاسي ومبدأ فصل السلطات، ومبدأ الانتخاب وغير ذلك من المبادئ التي وان وجد ناها في العصور السابقة الا ان تطبيقها اختلف في العصر الحديث، اما الدولة فهي الاطار الخارجي الذي يحتوي بداخله النظم السياسية والمبادئ الدستورية للديمقراطية الغربية[١].

ولما كانت لفظ الدولة ترتبط بفكرة السلطة، لذا فإن تفكير الناس فيها هو من اجل الحصول على تفسير مرضٍ لكل الظواهر التي يتسم بها وجود تلك السلطة وعملها، التي تضمن من خلالها امنها وأمن رعاياها ضد الاخطار والتهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء [٢]، وطورت الدولة نظاما حديثاً لتوزيع السلطة يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات قصد تحقيق التوازن بين مؤسسات الدولة لمنع احتكارها من قبل جماعة

١محمود سعيد عمر وآخرون، النظم السياسية عبرالعصور، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٣١٧.

٢طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص٧٧ .

معينة، وعلى هذه المبادئ الحاكمة للسلطة تقوم الدولة، بعدما كانت في الغرب ملكية مطلقة حيث كانت السلطة بيد الملك يتصرف فيها تصرف المالك الاوحد، اصبحت اليوم ملكية او جمهورية او برلمانية او رئاسية دستورية مقيدة تعود فيها سلطة التشريع الى مجلس النيابي الذي انبثقت منه حكومة تمثيلية تدير السلطة[٣].

المطلب الاول

مفهوم الدولة في الفكر السياسي الغربي

ان الدولة منذ افلاطون وارسطو يراد منها السلطة الحاكمة ونظام الحكم، فكانت عند اليونان وارسطو، تعني كلمة **polis**، والتي يراد بها "المدينة" او "الدولة"، وفي اللاتينية القديمة عند الرومان استعملت كلمة **Respublica** والتي يراد بها الشيء العام، واستمر هذا لاصطلاح الدولة، حتى جاء ميكافيلي، في القرن السادس عشر، فأطلق مصطلح **state**, **Static** , **Etat** على الدولة في كتابه الامير [٤] .

ولفظ **state** (الدولة) ارتبط بالتنظيم السياسي للمجتمع وقد استعمل بمعنيين المعنى الاول والاكثر عموميه ويراد به **political** الجسم السياسي للامة **nation** والثاني اكثر تحديد ويراد به الحكومة **government**، واشار كورت شيلنج، في كتابه تاريخ الافكار الاجتماعية الى ان الكلمة اليونانية **polis**، تعني قلعة الرجال الاحرار القادرين على الدفاع عن انفسهم والمواطن **polites** في هذه القلعة يتمتع في جميع الحقوق السياسية ويمتلك الارض ووسائل الدفاع عنها، وقد ارتبط مفهوم الدولة في الضمير الاغريقي بالحق او الناموس الطبيعي ومع تقدم الحضارة ارتبط مفهوم الدولة بالقانون، اما كارل فيد فوكل، فأشار الى ان ظهور الدولة ارتبط بنشأة وادارة انظمة الري، ورأى كاينيرو، ان الدولة تكونت نتيجة التعبئة العامة من اجل تجنيد ومواجهة الغزاة، وقال تيلي، ان الامراء الذين أسسوا انظمه بيروقراطية في العصور الوسطى في اوربا هم الذين ساندوا نشأة تنظيمات ذات حدود جغرافية تتمتع باستقلال

٣عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشريعة، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣، ص١١٢ .

٤نزار عيداني، الدولة الاسلامية من التوحيد الى المدينة، المركز العلمي للعلوم الاسلامية، مهرجان السيد الطوسي (قم)، ١٩٨١، ص٣٤ .

ذاتي، وهذ التنظيمات تطورت فيما بعد لتشكل ما اصبح يعرف بالدولة، وكانت الدولة في المفهوم الاغريقي تتأسس على العادات والتقاليد واصبحت الاخلاق في مفهوم الدولة والناس هي احترام القانون، وقانون الدولة كما كان أخلاقيا مدنيا، لكن هذ الصورة سرعان ما تغيرت عندما اضطربت الاحوال السياسية نتيجة الحروب والنظام السياسي الذي تلقى ضربات قويه من الداخل والخارج مما ادى الى ان يفقد المرء ثقته ليس بالدولة والقانون وحسب وانما بالأخلاق [٥] .

والدولة ليست في الحقيقة الا التمييز بين الحاكم والمحكومين، وبوجود هذا التمييز تظهر الدولة، فبالدولة يراد إما مجموعة الحكام القابضين على السلطة في فئة اجتماعية معينة، وإما هذه الفئة الاجتماعية نفسها التي يتم التمييز فيها بين الحكام والمحكومين، ويقول العميد دكي "هناك دولة، كل مرة يوجد في مجتمع معين تمييز سياسي، مهما كان بسيطا، او مهما كان معقدا ومتطورا... فحيث نقر في مجموعة معينة وجود قوة ارغام، نستطيع ان نقول ويجب ان نقول بوجود دولة... ففي كل مجتمع بشري، كبيرا كان او صغيرا ، حيث نرى افرادا او مجموعة افراد يقبضون على قوة ارغام يفرضونها على الاخرين، حيث يجب ان نقول بوجود سلطة، (اي دولة) [٦] .

اولاً : النظريات الغربية في نشأة الدولة :

لقد تعددت النظريات وتنوعت بتنوع وجهات النظر التي تطرقت لها هذه المسألة. الا ان جميع هذه النظريات تشترك في ركن واحد وهو ركن السلطة السياسية فهناك نظرية التطور العائلي او الاسري، التي يعود مضمونها الى ان الاسرة هي صورة مصغره للدولة [٧]، فقد اجمعت الديانات السماوية على ان آدم وحواء هما اصل الجنس البشري ،مما يؤيد هذه الفكرة التشابه أيضا ما بين الجماعة السياسية والاسرة في بعض الامور فالتضامن الجماعي والروح القومية اللذان يجمعان بين افراد الدولة (أو الجماعة السياسية عموما)، يمكن تشبيهها بالروح العائلية التي تربط بين افراد الاسرة الواحدة

٥ابراهيم خليل العلاف، الدولة في الفكر الغربي الحديث (رؤية تاريخية)، مجلة المواطنة والتعايش، السنة الثالثة، العدد التاسع، ٢٠٠٩، ص٦١ .

٦منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٤.

٧ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩، ص١٩٤.

كما ان سلطة الاب على افراد اسرته تلوح وكأنها النواة الطبيعية لسلطة الحاكم في الدولة، وقد ادى كل ذلك ببعض الكتاب الى القول بأن "الاسرة هي الاصل الحقيقي للدولة والعضو الاساسي فيها"، كما ذهب فيلمر، الى ان السلطة تجد اصلها في آدم لأنه صاحب السيادة الاولى على الارض ، وانتقلت السلطة بعده جيلا بعد جيل، ووزعت بين ملوك الارض[٨]، وتعتمد هذه النظرية في تفسيرها لنشأة الدولة، على آراء افلاطون، وارسطو، بالدرجة الاولى، فهي تقوم على اساس وجود تشابه بين الاسرة والدولة من ناحيتين :-

١- وجود السلطة في كل من الدولة والاسرة .

٢- وجود شعور (فطري ومكتسب) متشابه، بين اعضاء الاسرة والافراد في الدولة[٩].

وهناك نظريه القوة التي تفسر اصل الدولة من خلال الصراع الدائم والمستمر بين الجماعات الأولية مما ادى الى انتصار جماعه على غيرها ، وتؤمن هذه النظرية بان القهر والقوه هما اساس نشأة الدولة بل هما اساس اي نظام سياسي، حيث كانت الجماعات الاولية تعيش في صراع مستمر مع بعضها وتدل الحروب التي كانت تنشب بين العشائر والقبائل في الجماعات البدائية على صحة هذ النظرية ومن خلال هذه الصراعات استطاع رئيس القبيلة ان يؤسس السلطة[١٠] .

أما نظرية التطور التاريخي او الطبيعي، ترى ان الدولة ظاهرة طبيعية لا يمكن ان نرجح نشأتها الى واقعه بالذات، وانما هي نتيجة عوامل مختلفة ساهمت على مر الزمن وبعد تطور طويل في احداث ترابط بين افراد الجماعة، دون ان يكون في الاستطاعة تحديد مولدها بتاريخ معين، وقد ادى تفاعل تلك العوامل المختلفة، الى ظهور فئه من بين افراد الجماعة استطاعت ان تفرض ارادتها على بقية افراد الجماعة وتخضعهم لمشيئتها، واقامت لنفسها سلطت الامر والنهي عليهم، وهناك تربط بين هذه

٨ثروت بدوي، النظم السياسية، ج١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص١١٠ .

٩علي سعد الله، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٣، ص٤٧ .

١٠ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية أدارة الازمات، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩، ص٢١ .

النظرية وبين النظرية التي قال بها العلامة ديجي، ومضمونها ان الدولة حدث طبيعي يتحقق بقيام التفرقة، في داخل جماعه معينه، بين الحكام والمحكومين، وظهور فئة تخضع لسلطانها بقية افراد الجماعة [١١] .

وكذلك، النظرية العضوية لنشأة الدولة حيث ان المفكرين السياسيين منذ ايام افلاطون حتى الان قد درجوا على ان يقارنوا المجتمع والدولة بدورها. بالكائن العضوي الحي، فالدولة عند افلاطون، يمكن مقارنتها بحرف (A) الكبير حين ان الفرد يمكن مقارنته بحرف (a) الصغير وان الدولة هي العالم الكبير وان الفرد هو العالم الصغير، وان ارسطو، قد وضع مقارنة تناسق الدولة وتناسق الجسم وتمسك تمسكا ثابتا باعتقاده ان الفرد جزء ذاتي من المجتمع ، كما ان شيشرون، قد اخرج تشبيها قياسيا بين راس الدولة والروح التي تحكم الجسد ، واعتبر سان بول، الكنيسة المسيحية في ايامها الاولى ممثلة لجسم المسيح الحي ، وان هوبز وروسو من بين الكتاب الاوائل في العهد الحديث قد اعطيا اهتماما كبير للمفهوم العضوي للدولة. فقارن هوبز، الدولة بوحش خيالي ضخم يسمى "التنين" ولقد عقد حتى موازنة دقيقه بين جوانب الضعف في الدولة وبين الالام و الامراض، وان روسو، يرى كذلك ان كلا الجسم السياسي والجسم البشري يمتلكان (القدرات المتحركة)، "للقوة" و"الادارة" وان السلطة التشريعية تقارن بالقلب، والسلطة التنفيذية تقارن بالذهن[١٢].

اما نظرية العقد الاجتماعي التي جاء بها توماس هوبز، وجون لوك، و جان جاك روسو، هؤلاء الذين اتفقوا على حالة الفطرة التي كان يعيشها الافراد لكنهم اختلفوا في تكيف حالة الفطرة[١٣]، واحتلت هذه النظرية مكانه مركزيه في الفكر الغربي من اواخر القرن الحادي عشر الى اواخر القرن الثامن عشر[١٤].

ثانياً: التعريف الحديث للدولة:

١١ثروت بدوي، المصدر السابق، ص١١٤ .

١٢محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، لبنان، بلا، ص٣٠ .

١٣ناظم عبد الواحد الجاسور، المصدر السابق، ص١٩٤ .

١٤احمد عطية السعيد، المعجم السياسي الحديث، شركة بهجت للمعرفة، بيروت، بلا، ص١٠٣ .

لقد حاول جوزيف شترايز، تحديد اللحظة التي ظهرت فيها الدولة بالمفهوم الحديث وهي انها "تلك القوة الاجتماعية المنظمة التي تملك سلطة قويه، تعلو قانونا فوق اية جماعة داخل المجتمع، وعلى اي فرد من افراده، ولها حدودها دون الاحزاب السياسية او الجماعات الدينية او الجماعات الاقتصادية، حق القسر وطلب الطاعة على المواطنين "كما انه يذهب ابعد من ذلك فيؤكد: "انه ثمة معايير مهمه تساعدنا في معرفة اصول الدولة الحديثة في الفكر الغربي وابرز هذ المعايير ضرورة وجود الاستمرارية في الزمان والمكان لجماعه بشرية لكي تتحول الى دولة وليس ذلك ممكن الا بالعيش والعمل معا في مكان معين" [١٥] .

وهناك عدة تعريفات للدولة وسوف نسوق منها ما يبدو مرضيا فان الاستاذ الانكليزي هولاند، يعرف الدولة "بانها مجموعة عديدة من الكائنات البشرية تشغل عادة اقليما معينا، وتسود فيه ارادة الاكثرية او ارادة طبقه محدده من الاشخاص بفعل قوة مثل هذه الاكثرية ضد اي عدد يعارضها من بينهم"، اما فيلمر، فيعرف الدولة من وجهة نظر القانون الدولي بأنها "شعب يشغل بصفة دائمه اقليما محددا، ويرتبط بالقوانين العامة والعادات والتقاليد في هيئه سياسيه واحده، ويمارس عن طريق اداة حكومة منظمة سيادة مستقله وسيطرة على جميع الاشخاص والاشياء داخل حدوده، ويقدر على يعلن الحرب ويعقد السلم وان يدخل في جميع العلاقات الدولية مع شعوب الكرة الارضية" ويعرف بيرجس، الدولة: "كقسم خاص من البشرية ينظر اليه كوحدة منظمه". اما جارنر، يرى ان الدولة كمفهوم في علم السياسة والقانون العام هي: "مجموعه من الناس يزيدون او يقلون عددا، ويشغلون بصفه دائمة قطعه محدده من الارض، ويكونون مستقلين تماما او تقريبا من السيطرة الخارجية، ويملكون حكومة منظمه تدين لها هيئة المواطنين بالطاعة المعتادة" [١٦] .

واخيراً يعرفها دوجي، بأنها "حدث وواقعه اجتماعية، ومجموعة من المحاكم والمحكومين، كما ان التصرفات والا عمال التي يقوم بها الحاكم تتم في حدود القانون

١٥ابراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص٦٤ .

١٦محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق، ص٢٤ .

والاختصاص الممنوح لهم وتلتزم بها الجماعة السياسية"، اما لاباند، يقول "بأنها جماعة تمتلك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الافراد او الاعضاء فيها" [١٧] .

وهكذا يتضح بأن مفهوم الدولة قد تطور تبعاً لتطور الازمان والأحقاب التاريخية وتبعاً للمفاهيم الفلسفية السائدة آنذاك .

المطلب الثاني

تداول السلطة في الفكر السياسي الغربي

عرف المجتمع الانساني السلطة منذ عهوده الاولى بسلطة رب الاسرة بوصفها السلطة المطلقة على افراد اسرته، وكان رب الاسرة هو الممول الاقتصادي والقاضي بينهم، والمحافظ والمدافع سلامتهم، لذلك كانت تجربة السلطة في العائلة هي الاغنى والاعمق تأثيرا بين تجارب السلطة التي يعيشها الانسان الاجتماعي، وبمعنى عام فأن السلطة هي علاقة خضوع وتبعية، فحيثما وجدت هذه العلاقة توجد السلطة بمفهومها العام [١٨] .

اما السلطة كمصطلح فتشير كلمة **power** بالإنكليزية والتي غالبا ما تترجم باللغة العربية بمفردة سلطة، ويشتمل على معنيين: الاول، القوة، والثاني، ينطوي على دلالة سياسية قانونية محدده، فيقال مثلا سلطة سياسية او سلطة شخصيه او سلطة فرديه ، وهذ المصطلح مأخوذ من الكلمة الفرنسية **pouvoir** وهي من اصل لاتيني وتعني السلطة، او القدرة، او المكنة، او الاستطاعة، وهناك كلمة **autorite** التي يعرفها القاموس الفرنسي على انها السلطة[١٩].

وبالنسبة للسلطة كمفهوم فيذهب كيرهاردوليجولز، الى ان السلطة "هي فرض ارادة بشكل مباشر على كائنات انسانية "، ونجد لاسوول، يقول: ان السلطة "هي واقعة المساهمة في اتخاذ القرارات"، اما دال، فيرى "ان السلطة هي قدرة شخص على التحكم على ردود فعل شخص آخر"، اما تعريف اتزيوني، "السلطة هي القدرة على

١٧عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٩٤ .

١٨ثروت بدوي، المصدر السابق، ص٦٨ .

١٩ماهر عبد الهادي، السلطة السياسية في نظرية الدولة، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤، ص٣٣ .

التغلب على جزء من المقاومة او كلها لأجراء تغييرات في وجه معارضه"، ويعرفها ماكس فيبر، "هي احتمال ان يطاع أمر ما ذو مضمون خاص من قبل جماعة معينة، والامر كما يرى ماكس فيبر يقوم داخل جماعة سلطوية ومترابط مع قيم وغايات بين وكلاء السلطة والخاضعين لها. ثم ان مفهوم السلطة يتحول الى الشرعية . وتعريف رايت ميلز، ويقترب من تعريف ماكس فيبر حيث يقول هي "قدرة فرد او عدد من الافراد على فرض مشيئتهم في عمل مشترك حتى ولو كان ذلك في وجه مقاومة افراد آخرين يساهمون في هذا العمل المشترك ذاته" [٢٠] .

وفكرة التداول وربطها بالسلطة ليست فكرة معاصرة، وانما هي فكرة قديمة ترجع الى ارسطو، عندما صنف على اساسها نظام الحكم، ويدل ذلك على وثاقة الارتباط بين خصائص النظام السياسي واساليب انتقال السلطة وتداولها من مجتمع الى آخر ومن مرحلة تاريخية الى أخرى لم تعد ملائمة ولم تعد قادره على الوفاء بالاحتياجات السياسية للعصر الحديث فضلا عن الوقت المعاصر، وقد شاع مفهوم تداول السطلة في الفكر الغربي على اعتباره من اهم معايير النظام الديمقراطي ولا ريب في ان وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة يعد أمرآ جوهريا لتحقيق التداول للسلطة بصوره سلمية وديمقراطية بالمعنى الغربي، ويرتبط في تداول السلطة بوجود مستلزمات مهمة منها وجود تعدد حزبي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الاحزاب ذات توجهات متباينة كي تنتقل السلطة من حزب الى آخر او من زعيم احد الاحزاب الى زعيم آخر، ومن الممكن تحديد مفهوم تداول السلطة من حيث هو آلية لصعود قوى سياسية من المعارضة إلى السلطة ونزول أخرى من السلطة إلى المعارضة، هو فقط القادر على تحقيق قدراً كبيراً من الإجماع والاتفاق على عملية التعريف [٢١] .

ولابد من وجود طرق يستطيع من خلالها الفرد او الجماعة من القبض على السلطة وممارستها من جهة، وطرق تداولها من جهة اخرى، ويشار الى ان اول طرق الوصول الى السلطة هي طريقة الوراثة، من خلالها يرث الابناء السلطة من آبائهم، اما

٢٠صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٣، ص٦٣ .

٢١طارق عبد الحافظ، تداول السلطة في الفكر الاسلامي المعاصر، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٥ .

الطريقة الثانية هي طريقة الاختيار الذاتي وتعني هذ الطريقة ان القابض على السلطة يختار من سيخلفه او من يمارس السلطة معه، وطريقة الانتخاب كطريقة ثالثة اذ يساهم اعضاء الفئه الاجتماعية بصورة مباشرة في اختيار الحكام [٢٢]، وهناك طرق اخرى تتسم بسمة العنف وطريقة الاستيلاء على السلطة عن طريق الثورة او الانقلاب العسكري مثالا واضحا يمكن ان يذكر في هذا المجال ، واجمالا فان وسائل او اساليب تداول السلطة اما تكون سلمية (قد تكون ديمقراطية منتخبة) او قد تكون غير سلمية (انقلاب – ثورة – اغتيال) [٢٣]، وتحليل طرق تولي السلطة، او وسائل الوصول اليها، يكمل ادراك هذه السلطة وبالتالي فإنها جزء لا يتجزأ من بناء الدولة، التي تكون السلطة اساسها، كما ان وحدة سلطة الدولة حقيقة لا يمكن تنكر، مهما كانت طرق ممارسة السلطة ومهما كانت انواع الدول [٢٤] .

ان الدول الحديثة ملكية او جمهورية، وان تكون في الحالتين رئاسية او برلمانية لا يغير ذلك كثيرا من مضمونها السياسي باعتبارها دولة تقوم سلطتها على قواعد عصرية. ليست كما كانت الملكيات المطلقة في اوربا، حين كانت السلطة بيد الملك، بل اصبحت الملكيات الاوربية اليوم دستورية مقيدة، للملك فيها حصة سياسية تتعلق غالبا بالسيادة واغلبها اليوم برلمانية تعود فيها سلطة التشريع الى المجلس النيابي الذي تنبثق منه حكومة تمثيلية تدير السلطة، وتنفذ السياسة العامة التي يشرعها ممثلو الشعب، اما نظام توزيع السلطة في الجمهوريات، تتفاوت حصص السلطة بين رئيس الجمهورية والحكومة والبرلمان في الجمهوريات الحديثة [٢٥]. وبشكل عام فأن تداول السلطة يعني: "ان تتعاقب او تتناوب على السلطة القوى السياسية المتنافسة، فتصل المعارضة الى السلطة بعد ان تصبح اغلبية والاغلبية السابقة تحل محلها في المعارضة بعد ان تفقد صفتها كأغلبية"، ويرى احد الباحثين ان التداول السلمي للسلطة يقصد

٢٢منذر الشاوي، المصدر السابق، ص١٢ .

٢٣ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٨٩ .

٢٤منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢، ص٩١ .

٢٥عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص١١٣ .

به: وجود اليات لانتقال المنصب السياسي الى اخر سواء "كان شاغل المنصب رئيسا" للجمهورية او الوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب، وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على اساس النظر الى التداول السلمي للسلطة باعتباره احد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي [٢٦] .

المبحث الثاني

الدولة وتداول السلطة في الفكر السياسي الاسلامي

ما تؤمن به العقيدة الاسلامية وتعده ضرورة من ضروراتها، ان لا سلطة ولا ولاية بالأصل والذات لغير الله تعالى، فالسلطة المطلقة على الكون والعالم، انما هي لله تعالى وحده لا شريك له في ربوبيته وحاكميته ولا ولايته، ومن اجل تكامل الشخصية الانسانية واتساق النظام الاجتماعي، وانتظام العمل الفردي، بما يضمن المصالح الفردية والجماعية ونقض المفاسد، فوض الله مساحات من ولايته وحاكميته وسلطته الى خلقه، احادا او مجموعات او جميعا، واصبح المفوض اليه وليا وحاكما وسلطانا عن الله على ما فوض اليه، ومن هنا اصبح الانسان خليفة تكوينا عن الله على نفسه وافعاله، واصبح الاب وليا شرعيا على الابناء حتى البلوغ، وهناك خلافة احد الناس على الاخرين خلافة حاكمية وتدبير ورئاسة [٢٧]، وقال تعالى: (يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ) [٢٨]، أذن السلطة هي قوام الدولة الاسلامية، والسلطة قوامها التفويض الالهي والجعل الالهي، وهي بهذا الجعل يقال لها دولة دينية او دولة اسلامية [٢٩] .

اما خطوات قيام هذه الدولة، ومتى جاء اذن الله سبحانه وتعالى بقيامها، فيكاد يجمع علماء المسلمين وفقهائهم على ان بيعتا العقبة الاولى والثانية تمثلان بداية إنشاء الدولة الاسلامية، فقد تمت بيعة العقبة الاولى قبل الهجرة بسنة وثلاث اشهر، اذ

---

٢٦ فلاح خلف كاظم الزهيري، الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة...حتمية الترابط، المجلة السياسية والدولية، السنة السابعة، العدد الثاني والعشرون، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٢، ص٢١٧ .

٢٧ نزار عيداي، المصدر السابق، ص٥٠ .

٢٨ القران الكريم، سورة ص، الآية (٢٦) .

٢٩ نزار عيداي، المصدر السابق، ص٥٠ .

بايع اهل يثرب (المدينة) الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم)، على التوحيد والتزام الاخلاق الحميدة، اما البيعة الثانية، والتي يطلق عليها بيعة الحرب، فقد تمت بعد ذلك بعام واحد اي قبل الهجرة الى المدينة بثلاث اشهر، حيث بايع نقباء الانصار الرسول صلوات الله عليه وعلى اله، على السمع والطاعة في العسير واليسير من الامور [٣٠]، واكد الامام علي (عليه السلام) على ضرورة السلطة وحدد دورها في مسائل "توحيد المجتمع ومنع النزاعات العامة، والاشراف على العدالة وتوزيع الثروة، ورعاية السلطة القضائية والدفاع عن ارضها وكيانها [٣١] .

وللدولة وتداول السلطة في الفكر السياسي الاسلامي عدة مفاهيم يطرحها ابرز المفكرين الاسلاميين سنحاول توضيح اراء بعضهم والتعرف على طرق تداول السلطة في الفكر السياسي الاسلامي من خلال المطالب التالية .

المطلب الاول

مفهوم الدولة في الفكر السياسي الاسلامي

ورد مفهوم الدولة في معجم مقاييس اللغة وتدل على اصلان: "احدهما تحول الشيء من مكان الى مكان، والاخر يدل على الضعف والاسترخاء"، وفي لسان العرب: "فإن الدولة بالضم، في المال، والدولة بالفتح، في الحرب، وقيل هما سواء فيها، يضمان ويفتحان"، وفي تاج العروس (الدَّولة): انقلاب الزمان من حال البؤس والضر الى حال الغبط والسرور.. والدَّولة في الحرب ان تدال احدى الفئتين على الاخرى، يقال: كانت لنا عليهم الدَّولة"، والعرب تفرق بين الملك والدولة بان الملك هو السلطة او السلطان، وما الدولة الا شكل من اشكال السلطة[٣٢]، وذكر لفظ "الدولة" في القران

٣٠عبد الغني بسيوني، النظم السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص٨٦ .

٣١وليد نويهض، الاسلام والسياسة "نشوء الدولة في صدر الدعوة"، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٣.

٣٢براق زكريا، الدولة والشريعة في الفكر العربي الاسلامي المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، سلسلة دراسات الحضارية، بيروت، ٢٠١٣، ص٨٢ .

الكريم في قوله تعالى: (مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُم)[٣٣].

فلطالما كانت الدولة في الفكر السياسي الإسلامي محصورة في الإطار الفقهي السياسي أو الأخلاقي الذي يسعى إلى مراكمة المواصفات والوصايا المتعلقة باختيار الخليفة أو الإمام أو السلطان، أكثر مما يقوم عليه التأمل العلمي الموضوعي في شروط ممارسة السلطة وحقيقة الدولة، لذلك بقيت الدولة مساوية للسلطة ومطابقة للسلطان حتى أصبحت نظرية الدولة في الفكر السياسي الإسلامي هي نظرية الإمامة أو الخلافة أو الولاية من حيث تبرير وجوبها وضرورتها شرعا أم عقلا أم الاثنين معا، وفي كيفية تعيين الإمام[٣٤]، ان اغلب اراء المفكرين والمؤرخين يعتبرون الدولة ظاهرة انسانية سواء كان هناك نبي ام لم يوجد ولا يكاد مجتمع بشري يخلو من شكل من اشكال الحكومة. فلا يوجد ارتباط واضح او سبب متلازم بين الدولة والانبياء، فالأنبياء انفسهم كانوا يعانون من ظلم الحكومات القائمة في عصورهم ووقوفهم ضد مبادئهم وتعاليم الشرائع السماوية [٣٥] .

ويرى (الماوردي•)، ان الدولة، هي قيام الحاكم بتنظيم المجتمع، واقامة الدين، وهي ضرورة من ضرورات الحياة الانسانية – الاجتماعية [٣٦]، ولمفهوم الدولة عدة تفسيرات لدى المفكرين الاسلاميين وسنركز على ابرزهم ومنهم (ابن خلدون•)، قدم تعريفا واضحا ومحددا لمفهوم الدولة. فيرى ان الدولة هي (ادارة الملك) او (انها الاسرة

٣٣القران الكريم، سورة الحشر، الآية (٧) .

٣٤ كريمة لطيف عبد الله الجبوري، وظائف الدولة في الفكر الساسي الاسلامي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٤ .

٣٥ جاسم الشيخ زيني،الدولة في فكر محمد باقر الصدر، مؤسسة البديل للدراسات والنشر،بيروت، ٢٠٠٩،ص١٣٠ .

•ابو الحسن بن محمد بن حبيب البصري الشافعي: ولد في البصرة احدى مدن العراق، عام ٩٧٤، ولديه العديد من الكتب، توفي في ٢٧ حزيران عام ١٠٥٨. ينظر: خالدة ابراهيم اسماعيل، الفكر السياسي للماوردي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، ٢٠٠٤، ص٧ .

٣٦خالدة ابراهيم، المصدر نفسه، ص٣٢ .

•عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون: مؤرخ مشهور يرجع اصله من اشبيلية، نشأ في تونس، ثم توجه الى مصر وبقي هناك حتى وفاته . للمزيد ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص٥ .

الحاكمة)، وتشبيهها بالكائن الحي، واهتم بتعريف الظواهر كالعمران، والعصبية، والترف، والخلافة، والملك، فيرى الدولة "الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما، وليس بوصفها نتيجة لاتفاق او عقد اجتماعي، ولكنها نتيجة ضرورية لمتطلبات الانسان في المجتمع والعمل ومتطلبات المنفعة، كذلك هي ليست ظاهرة عفوية بل هي ثمرة صراع تفرضه ضرورات المجتمع الانساني والدور السياسي للعصبية [٣٧] .

اما (حسن البنا•)، يرى "ان الحكومة في الاسلام – وهي بمعنى الدولة الاسلامية تقوم على ثلاث قواعد وهي الهيكل الاساسي لنظام الحكم الاسلامي، وهذه القواعد هي :

١- مسؤولية الحاكم بين يدي الله وبين الناس .

٢- وحدة الامة الاسلامية على اساس العقيدة الاسلامية .

٣- احترام ارادة الامة بوجوب مشاورتها والاخذ برأيها وقبول امرها ونهيها له. فاذا توافره هذه القواعد في اي دولة، فهي دولة اسلامية، أيا كان شكلها، وأيا كان اسمها [٣٨] .

ويقول (سيد قطب•)، "ان الدولة في الاسلام تقوم بعد التسليم بقاعدة الالوهية الواحدة والحاكمية الواحدة، على اساس العدل من الحاكم، والطاعة من المحكومين، والشورى بين الحاكم والمحكوم، فالطاعة لولي الامر مستمدة من طاعة الله ورسوله..

٣٧مؤيد عبد الجبار صالح، الدولة في فكر ابن خلدون وهيغل "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١١، ص٧٨ .

• حسن احمد عبد الرحمن البنا: ولد في مصر، تشرين الاول عام ١٩٠٦، ينتسب الى اسرة ريفية متوسطة، وهو مؤسسة حركة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨، ولديه العديد من المؤلفات منها (رسائل الامام حسن البنا) و (مذكرات الدعوة والداعية)، توفي في شباط ١٩٤٩ . ينظر: ويكيبيديا الاخوان المسلمون ٢٠١١، الانترنت، على الموقع :
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%AD%D8%B3%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7

٣٨محمد عبد القادر ابو فارس،الفقه السياسي عند الامام حسن البنا،دار البشير للثقافة والعلوم، عمان،١٩٩٩،ص٥١ .

•سيد قطب ابراهيم حسن الشاذلي: ولد في ٩ تشرين الاول عام ١٩٠٦، في قرية موشا التابعة لمدينة القاهرة في مصر، تأثر بأبن حزم، وابن تيمية، وانضم الى حزب الوفد المصري، ثم انضم الى الاخوان المسلمين، اعدم في ١٣ اب عام ١٩٦٦ . للمزيد ينظر: عبد القادر عبار، ويكيبيديا الاخوان المسلمون، على الانترنت، الموقع:
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%B3%D9%8A%D8%AF_%D9%82%D8%B7%D8%A8

ويجب ان نفرق بين قيام الحاكم بتنفيذ الشريعة الدينية، وبين استمداده السلطان من صفة دينية لشخصه [٣٩] .

اما مفهوم الدولة لدى الامام (محمد باقر الصدر•)، "ان الدولة الاسلامية ضرورة حضارية لأنها المنهج الوحيد الذي يمكنه تفجير طاقات الانسان في العالم الاسلامي والارتفاع به الى مركزه الطبيعي على صعيد الحضارة الانسانية وانقاذه مما يعانيه من الوان التشتت والتبعية والضياع، وتقوم تركيبة الدولة على اساس الايمان بالله وصفاته ويجعل من الله هدفا للمسيرة وغاية للتحرك الحضاري الصالح على الارض"[٤٠].

وتتداخل معطيات ومحددات عديدة في تشكيل مفهوم الدولة عند الامام (الخميني•)، على نحو لا يؤدي الى تجاوز والغاء البعد السياسي المباشر، بل يربطه بأبعاد اخرى مستمدة من شمولية دور الاسلام في حياة الناس، بدءا من الجانب العقائدي بما هو موجه للسلوكيات الفردية والمجتمعية مرورا بالجانب التشريعي وما يتكفل به من ضبط لحركة المجتمع والدولة على ايقاع الموازين الشرعية (الامتثال والالتزام)، وصولا الى المقاصد الاساسية للدين وتحقيق مستلزمات الايمان، ويشكل الاسلام الاطار المرجعي والمقوم الجوهري في فهم الامام الخميني للدولة، وبالتالي

٣٩هاشم مرتضى، الديمقراطية: وجهات نظر اسلامية، الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٨، ص٨٤.

•محمد باقر بن السيد حيدر بن السيد اسماعيل بن السيد صدر الدين، ولد بمدينة الكاظمية في العراق ٢٥ ايلول عام ١٩٣٤، وهو فيلسوف ومفكر اسلامي ومؤسس حزب الدعوة في العراق، وقد نشأ يتيما منذ صغره فتكفل به اخوه الاكبر، آية الله السيد اسماعيل الصدر، وكان له دور مهم في جملة من الاعمال والمشاريع الاسلامية منها (جماعة العلماء في النجف الاشرف – وكلية اصول الدين في بغداد وغيرها..)، اما مؤلفاته شملت العلوم الحوزوية ومؤلفات اخرى منها (فلسفتنا، اقتصادنا، المدرسة الاسلامية، فدك في التاريخ...)، استشهد في ٩ نيسان عام ١٩٨٠، على يد المقبور صدام حسين . ينظر:جاسم الشيخ زيني، المصدر السابق، ص٢٤ .

٤٠الامام محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة، مكتبة الكلمة الطيبة، بغداد، ٢٠١٢، ص١٦٥ .

•روح الله بن مصطفى بن احمد الموسوي، ولد بمدينة خمين جنوب غربي طهران في ايران، في ٢١ ايلول ١٩٠٢، من اسرة عرفت بالعلم والفضل والتقوى.. استشهد والده، وكان عمره ستة اشهر ليصبح يتيما منذ صباه، امضى الامام فترة طفولته وصباه تحت رعاية والدته السيدة "هاجر"، ودرس في مدينة خمين حتى سن التاسعة عشر مقدمات العلوم، بما فيها اللغة العربية والمنطق والاصول والفقه، وفي عام ١٩٢١، التحق في الحوزة العلمية في مدينة "اراك" ثم هاجر الى مدينة "قم"، ثم انتقل الى النجف الاشرف، ويعتبر فيلسوف ومرجعا شيعيا، ورجل دين سياسي، وهو قائد الثورة الاسلامية في ايران ومؤسس الجمهورية الاسلامية الايرانية توفي في ٢٤ آب عام ١٩٨٩، للمزيد ينظر: عبد الرحيم الحمراني وآخرون، لمحات من حياة الامام الخميني (قدس)، ترجمة: لجنة الغدير، مركز الغدير للدراسات الاسلامية، بيروت، بلا ، ص١٧.

يستقر المتعلق الديني، بمعناه الواسع، كمدخليه اساسية في مقاربة ومقارنة نظرية الدولة لدى الامام الخميني، مع غيرها من نظريات السلطة والحكم في الاطروحات الوضعية، فيما تحتفظ هذه النظرية لنفسها بخصوصية قياساً مع النظريات السلطة الاخرى في اطار الفكر الديني، حيث تستمد هذه الخصوصية من رؤية الامام الخميني، القائمة على شمولية دور الدين وسعة صلاحياته في حياة الافراد والمجتمعات، ليجعل دولة ولاية الفقيه تمتاز عما يناظرها من تصورات وطروحات في اطار الدائرة الاسلامية أيضا. وتحديداً لناحية دور القيادة وسعة صلاحياتها في الدولة في ظل غيبة (الامام المعصوم•) (عجل الله فرجه) [٤١] .

اما الدولة عند الشيخ (مهدي شمس الدين•)، هي ضرورة اجتماعية، لا يمكن الاستغناء عنها في جميع الاحوال، وذلك من الطبيعة الانسانية التي لا تنعتق من غريزة التجمع، كون الانسان اجتماعي بالطبع اذما وجد المجتمع الانساني وجدت العلاقة الاجتماعية المعقدة والنشاط المتعدد، وهذ العلاقة تتطلب الاشراف على المجتمع وتنظيم علاقاته، تنظيما يحول دون التفكك بفعل التصادم في المصالح بين الافراد والجماعات وذلك عن طريق تشريع القوانين وهذه هي وظيفة الدولة الاساسية، ولما كان هذا النشاط ضروريا للمجتمع فالدولة ضرورية [٤٢] .

المطلب الثاني

•هو الامام ابو "القاسم محمد المهدي قائم آل محمد بن الحسن الخالص بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب" (ع). كانت ولادته الطاهرة في مدينة "سر من رأى" بالعراق عام ٨٣٤، عاش مع ابيه "الحسن بن علي" اربع سنين وستة اشهر و٢٣ يوما، ابتدأت غيبته الصغرى عام ٨٣٩، واستمرت حتى عام ٩٠٨، وبدأت الغيبة الكبرى . ينظر: علي فياض، نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، ط٢، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، سلسلة الدراسات الحضارية، بيروت، ٢٠١٠، ص١١٦ .

٤١ حيدر القريشي وآخرون، امام في امه وامه في امام، ط٢، المركز الثقافي للدراسات الاسلامية، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٧٠ .

•محمد مهدي عبدالكريم عباس ال شمس الدين، ولد في النجف الاشرف عام ١٩٣٦، ويعتبر من ابرز مفكري العالم الاسلامي في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد صب اهتمامه الفكري على قضايا الحكم والاجتماع السياسي، وموضوعات التجديد في الفقه، والتحديات الحضارية التي تواجه العالم الاسلامي، لديه اكثر من ثلاثين كتاب، توفي في لبنان في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠١ . ينظر: علي فياض، المصدر السابق، ص٢٧٥ .

٤٢ جاسم الشيخ زيني، المصدر السابق، ص١٦٤ .

تداول السلطة في الفكر السياسي الاسلامي

بعد شيوع مفهوم تداول السلطة في العالم الغربي والاسلامي اليوم، نجد هناك من يرفضه رفضا قاطعا باعتباره مفهوما غربيا مناقضا لمبادئ شرعية الاسلام، وهناك من يقبله باعتباره فريضه شرعية وضرورة بشرية يفرضها الاسلام، حيث يرى الاتجاه الرافض ان تداول السلطة ضمن الاطار الديمقراطي الغربي"، هو إقرارا ضمنيا يتحدد بين الامة هويتها، "لتصبح بلا مرجعية دينية بل تحكمه مرجعية الاغلبية المستندة الى الاليات الديمقراطية والقواعد الدستورية والقانونية الغربية" [٤٣] .

اما الاتجاه المؤيد يؤمن بان الاسلام يقر بل ويأمر بالتداول السلمي للسلطة، لان سفك الدماء ما بين المسلمين سببه الرئيسي في الكثير من الاحيان السلطة والصراع من اجل الحصول عليها، ولا يمكن الخروج الحد من ذلك الا بالتداول السلمي السلطة، كما ان البعض ينسب العنف في السياق الاسلامي الحركي الى الشيخ حسن البنا، ولكنه في الحقيقة كان ميالا نحو قبول آليات الديمقراطية واساليبها وهو ما عبر عنه في محاضره القاها في عام ١٩٤٨، بجمعية الشبان المسلمين تحت عنوان (الديمقراطية الاسلامية). اما مصادر العنف فقد دخلت عند الاخوان المسلمين على يد سيد قطب ولا سيما بعد تجربته في السجن. ويرى الشيخ محمد مهدي شمس الدين (ان للديمقراطية ثلاث سمات، اولها الخلفية الفلسفية الليبرالية والتي تعطي للشعب ان يحكم نفسه، والفهم الاسلامي يؤكد على صيغة "ولاية الامة على نفسها" والاخرى كون الديمقراطية آلية لإرادة السلطة وتداولها)، وهنا لا يوجد في الشرع اي نص شرعي على الاطلاق لافي الكتاب ولا في السنه ولافي الفقه العام ما يمنع اعتماد الديمقراطية واساليبها ومؤسساتها في هذا الحقل [٤٤] .

ويؤمن الامام الخميني، بالتداول السلمي للسلطة، والثورة التي قادها ماهي الا دليل على ذلك، ولم يكن يؤمن بالعنف او القمع وسيلة للوصول الى السلطة، ويرفض مبدأ القهر والاعتداء على الاخر، بل ويحرم ذلك، وكانت طرق انعقاد السلطة وتداولها

---

٤٣ طارق عبد الحافظ، المصدر السابق، ص٤٩ .

٤٤ براق زكريا، المصدر السابق، ص٢٦٢ .

في الفكر الاسلامي التقليدي بأربعة طرق: الاولى انعقاد السلطة وتداولها بالشورى، والثانية انعقاد السلطة وتداولها بالاستخلاف او ولاية العهد، اما الثالثة انعقاد السلطة وتداولها بالنص او الوصية، والرابعة انعقاد السلطة بالغلبة او القهر، اما انعقاد السلطة وتداولها في الفكر الاسلامي المعاصر عن طريق: الاختيار والتعيين والانتخاب .

اولاً : تداول السلطة بالشورى :

يرى اصحاب مبدأ الشورى انها واجبة على المسلمين في قضايا الحكم والحكومة، انطلاقا من كونه منصب الخليفة ليس منصبا الهيا، اي انها حكومة انتخابية شوروية وليست تنصيبيه مستندين الى قوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون" وقد اعطى اهل السنة دورا اكبر للشورى في امر الحكومة بل ذهب الى الزامها، خاصة انهم يقولون بأن امر الخلافة فوضه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد وفاته الى الناس، وان (الخلفاء الاربعة اختيروا على اساس الشورى•) [٤٥].

ثانيا : تداول السلطة بالاستخلاف او ولاية العهد :

يتفق الفقهاء على صيغة عقد الامامة الى جانب اهل الشورى (اهل الحل والعقد) وهي ان يقوم الخليفة بالعهد من قبله الى من يتولى الخلافة بعده، فقد اجاز الفقهاء للخليفة بتعيين من يخلفه عن طريق توليه بالعهد. فقد كان هذا تاريخيا مسلك ابي بكر (رض) تجاه عمر (رض) ومسلك اكثر الخلفاء الامويين والعباسيين [٤٦] .

ثالثا : تداول السلطة بالنص او الوصية :

ويرى بعض الباحثين انها جاءت بتأثير الجدل الكلامي بين المسلمين الشيعة والسنة، فالشيعة يرون ان الامامة هي امتداد للنبوة، والنبوة ليست شانا بشريا، بمعنى

• باستثناء الخليفة الراشدي الثاني فقد اختير بالتعيين من قبل الخليفة الراشدي الاول . ينظر: صلاح الجابري وآخرون، المصدر السابق، ص٤٥ .

٤٥ نقلا عن: محمد شمص، المصدر السابق، ص٢٨٥ .

٤٦ نزار محمد قادر ونهلة شهاب احمد، دراسات في تاريخ الفكر السياسي الاسلامي، دار الزمان للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٩، ص٤٢ .

انها من شان الخالق لا المخلوق، اما اهل السنة فلا يضعونها ضمن اصول الدين، بل ينظرون اليها كبحث فرعي يدخلونه في دائرة الفقه [٤٧] .

رابعا : تداول السلطة بالغلبة او القهر :

تشكل هذه الطريقة ثقافة خاصة في الفكر الاسلامي عموما، ولدى المسلمون السنة خصوصا، فهي طريقة مشهورة لديهم تنعقد بها الامامة او رئاسة الدولة، وتعد شرعنه ضمنية للصراع في العالم الاسلامي، واعترافا بأصالته، فتتلازم طرق الغلبة والقهر والصراع والاستبداد مع بعضها لتشكل ثقافة خاصة قائمة على النفي والحذف لكل اشكال التنوع، فسادت ثقافة قائمة على نمط من الفهم يلغي الافهام الاخرى [٤٨]، وساد مفهوم الغلبة والقوة للسلطة، فكل من تغلب على السلطة، فهو الحاكم والسلطان، وخليفة الله ! ولا يجوز الخروج عليه ومعارضته وان كان فاسقا [٤٩] ، وكانت هذه الطريقة المعتمدة لدى بني أمية وبني العباس [٥٠] .

اما انعقاد السلطة وتداولها في الفكر الاسلامي المعاصر عن طريق: الاختيار والتعيين والانتخاب .

اولاً : تداول السلطة بالاختيار :

اما الاختيار، التي طرحت في الفكر الاسلامي المعاصر بوصفها طريقة لانعقاد السلطة وتداولها، هي قريبة جداً من الشورى التي طرحت في الفكر السياسي الإسلامي التقليدي كطريقة لانعقاد السلطة وتداولها، بل ما هي إلا امتداد لها، حيث تمثل الشورى قاعدة النظام السياسي الإسلامي القائم على الاختيار[٥١]، ويطلق عليهم تسمية (اهل الحل والعقد)، اي هم الذين يكون لهم الحق في اختيار صاحب السلطة، ولم

٤٧محمد شمص، المصدر السابق، ص٢٨٨.

٤٨ صلاح الجابري وآخرون، المصدر السابق، ص٤١ .

٤٩ نزار عيداني، المصدر السابق، ص ١١٥ .

٥٠صلاح الجابري وآخرون، المصدر السابق، ص٣٣ .

٥١طارق عبد الحافظ، المصدر السابق، ص١١٦ .

يحدد عدد اعضاء اهل الحل والعقد، وتوجب هذه المهمة على خاصة من الامة، وليس للعام شأن في انتخاب صاحب السلطة [٥٢] .

ثانياً : تداول السلطة بالتعيين :

اما طريقة التعيين، فإن طريقة انعقاد السلطة وتداولها على وفق مبدأ التعيين ارتبطت تاريخيا وعقيدياً، بغيبة الامام الثاني عشر عند الشيعة، أذ ان عدم حضور الامام المعصوم المباشر بين الشيعة، اوجب من الناحية الفقهية، معالجة الفراغ الناشئ. فالأمام الغائب هو امام الزمان وصاحب الامر [٥٣]، فبعد غيبة الامام المهدي (عجل الله فرجه)، لم يترك المعصوم زمام الحاكمية دون ان يعين من يمسك به، بل لقد تم نصب الفقهاء العدول بأمر الهي ليكونوا حكاما على الناس [٥٤] .

ثالثاً : تداول السلطة بالانتخاب :

لقد كانت السياسة العملية للأمام علي (عليه السلام) على فرق بين الإمامة بمعنى الرئاسة الزمنية والامامة بمعنى القيادة الروحية والفكرية، ذلك ان بمعنى الرئاسة او السلطة الزمنية لا تقرر قانونيا الا من خلال الانتخاب والاختيار الحر، اي ان الامة هي صاحبة الحق في اختيار صاحب السلطة، وان قرار هذه الامة لا يرقى الى مستوى العصمة، الا انها مصدر اضفاء الشرعية السياسية والاجتماعية على السلطة المنتخبة، اما الامامة الروحية والفكرية، ليست منحة او هبة بشرية يمكن ان تمنحها جماعة او قوم لشخص يحبونه او يميلون اليه، انما هي واقع عيني لا يقبل التحويل، لكن اذا كان ليس الأمة ان تلغي الواقع، فإن بإمكانها ان تفصل بين واقعين واقع الإمامة الزمنية

٥٢نزار محمد قادر و نهلة شهاب احمد، المصدر السابق، ص٣٧ .

٥٣ علي الفياض، مصدر سابق، ص١١٦.

٥٤الشيخ محمد شقير، دراسات في الفكر الديني "فلسفة الدين والكلام الجديد"، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٣٠.

وواقع الإمامة الروحية [٥٥].وعبر ما تقدم نستطيع ان نكون امام صورة واضحه حول الدولة وتداول السلطة لدى الفكر السياسي الغربي والفكر السياسي الاسلامي.

الخاتمة

تختلف الدولة والسلطة في الفكر السياسي الغربي عن الاسلامي، كون الاول من خلال البحث اعتمدوا على قانون وضعي للدولة والسلطة. وينظم جميع شؤونها بما فيها تداول السلطة وطبيعة انتقالها في المجتمع عن طريق الانتخابات المباشرة وغير المباشرة للشعب .

أما الفكر الاسلامي جاء بتعاليم إلاهية متمثلة في القران الكريم والسنة النبوية لتحقيق دولة اسلامية وهذا ما نراه اليوم في الجمهورية الاسلامية الايرانية بالرغم من وجود آليات مشتركة بين الغرب والدول الاسلامية كالانتخابات والفصل بين السلطات الدستورية لكن تبقى آلية العمل مختلفة بين بين الغرب والاسلام.

Introduction

‘‘Definition of modern science policy contains a provision which states and the rule of other human societies, and the word means the rule then, in every group of the authority organized groups and institutions of leadership and coercion. But philosophers and thinkers recognize that the authority of the state and did complete picture of the organization and should be taught.

When considering authority in all groups comparative study, we can reveal the difference between the Authority and the State in the other groups to check the opportunity to be had imposed for a difference in nature between two things the state and authority of the West and the Muslim anything else.

Islamist thinkers contemporary concepts that prevailed in Western culture has been affected, including the concept of the state and power. And will be discussed in this paper the concept of state authority and the mechanism of circulation at the Western and Islamic Ideas .

---

٥٥ صلاح الجابري واخرون، المصدر السابق، ص٣٥ .